

اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار فى الأشخاص : منظور دولى مقارنة

تأليف : محمد مطر

تقديم : إسماعيل سراج الدين

تحرير وإشراف : محسن يوسف



المشروع القومي للترجمة


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار
في الأشخاص؛ منظور دولي مقارن

المشروع القومي لترجمة
إشراف : جابر مصغور

- العدد : ١٠٧٩
- الجهات قانونية عامة لمكتبة الاتجار هي الأشخاص : منظوري مقارن
- محمد مطر
- إسماعيل سراج الدين
- محسن يوسف
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦

هذه ترجمة كتاب

Comprehensive Legal Approaches to Combating Trafficking in Persons:
an International and Comparative Perspective

By: Mohamed Mattar

© Copyright 2006. The Protection Project of The Johns Hopkins University Paul H.
Nitze School of Advanced International Studies

صدر هذا الكتاب بالتعاون بين المشروع القومي لترجمة بالمجلس الأعلى للقانونية ومندى الإصلاح العربي
بمكتبة الإسكندرية

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للقانونية .

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت : ٧٣٥٧٣٩٦ فاكس : ٧٣٥٨٠٨٤
El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
Tel.: 7352396 Fax: 7358084

اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار
في الأشخاص، منظور دولي مقارن

تأليف : محمد مطر
تقديم : إسماعيل سراج الدين
تحرير وإشراف : محسن يوسف



بطاقة فهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

مطر محمد
اتجاهات قانونية عامة لمكافحة الاتجار في الأشخاص: منظور
دولي مقارن - تأليف /محمد مطر / تقديم /إسماعيل سراج الدين؛
تحرير وإشراف /محسن يوسف - ط ١ - القاهرة : المجلس الأعلى
للثقافة ٢٠٠٦
٦٤ ص : ٢٨ سم.

تدملك

١- تجارة الرقيق - قانون دولي
(أ) سراج الدين ، إسماعيل (مقدم)
(ب) يوسف ، محسن (مشرف ، محرر)
(ج) العنوان

ديوى ٣٤١.٧٧

رقم الإيداع /٢٣٦١٧/ ٢٠٠٦

الترقيم الدولي / 8-120-437-977

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب
الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في
ثقافتها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

35	٢١ حماية الضحايا	5	مقدمة الطبعة العربية بقلم إسماعيل سراج الدين
36	٢٢ المشاركة	7	مقدمة
	الاتجار في الأشخاص وفقاً للقانون الأمريكي لحماية الضحايا الصادر	9	اتجاهات تركز على الضحية: البناء على مبادئ القانون الدولي
37	سنة ٢٠٠٠ وتعدلاته (خلال سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥)	11	١. تعريف بأشكال الاتجار وفقاً للقانون الدولي
39	٢٣ تعريفات	12	٢. الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين
40	٢٤ الجرائم والعقوبات	13	٣. أشكال الاتجار بالجنس
41	٢٥ المساعدات لضحايا الاتجار في الأشخاص	14	٤. أشكال الاتجار بالعمال
42	٢٦ منع الاتجار في الأشخاص	15	٥. أشكال الاتجار بالأطفال
43	٢٧ شروط الحصول على تأشيرة	16	٦. طرق الاتجار في الأشخاص
44	٢٨ الحد الأدنى من معايير القضاء على الاتجار في الأشخاص	17	٧. وثيقة حقوق ضحايا الاتجار في الأشخاص
45	٢٩ الإجراءات ضد الحكومات التي لا تطبق معايير الحد الأدنى ووقف	18	٨. المبادئ الخمسة
46	المساعدة بقرار رئاسي	19	٩. الضحايا الخمس
	٣٠ فريق العمل المشترك بين الوكالات الحكومية لمراقبة ومكافحة	20	١٠. التدابير الثلاثة
	الاتجار في الأشخاص	21	١١. الأشخاص الأربعة
	القوانين المتعلقة بالاتجار في الأشخاص وفقاً للقانون الدولي و التشريعات	22	١٢. الإجراءات عبر الدولة
47	الداخلية		الاتجار في الأشخاص وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعالجة
49	٣١ الدعاية وفقاً للقانون الدولي	23	الاتجار في الأشخاص وبصفة خاصة الأطفال والنساء
50	٣٢ حظر دعارة الأطفال وفقاً للقانون الدولي	25	١٣. أشكال الاتجار في الأشخاص
51	٣٣ سباحة دعارة الأطفال وفقاً للقانون الدولي	26	١٤. المنع
52	٣٤ سباحة الدعارة الأطفال وفقاً للقانون الأمريكي	27	١٥. المساعدة والحماية
53	٣٥ الطلب وفقاً للقانون الدولي		١٦. أحكام متعلقة بالاتجار في الأشخاص وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة
54	٣٦ الطلب وفقاً للتشريعات الداخلية	28	لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
55	٣٧ الزواج وفقاً للقانون الدولي		الاتجار في الأشخاص وفقاً لاتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد
56	٣٨ القانون الأمريكي المنظم لوسطاء الزواج الدوليين لسنة ٢٠٠٥	29	الاتجار بالبشر
57	٣٩ التنيي وفقاً للقانون الدولي	31	١٧. أشكال الاتجار بالبشر
58	٤٠ القانون الأمريكي المنظم للتنيي فيما بين الدول لسنة ٢٠٠٠	32	١٨. الاتجار بالأطفال
59	٤١ الميوحية وفقاً للقانون الدولي	33	١٩. التجريم
60	٤٢ منع السفرة وفقاً للقانون الدولي	34	٢٠. المنع
61	٤٣ استراتيجيات لمكافحة الفساد		

مقدمة الطبعة العربية

كان من أبرز سمات تطور المجتمعات البشرية تجاوزها لأوسع أنواع الاستغلال الإنساني القائمة على أشكال الرق والعبودية التي شكلت - في مرحلة سابقة من تاريخ الإنسانية - وصمةً تسببت في الأذى والآلام لملايين البشر. وعلى الرغم من رموخ العدم لأشكال العبودية والرق بشكلها التاريخي الفج - حيث كان الإنسان يباع ويتداول فيه كسلعة - فإنه لا يمكن القول إن كوكبنا قد تخلّص تماماً من هذا الإرث اللاأخلاقي، فقد خاضت الإنسانية صراعاً مؤلماً من أجل تعريم تجارة العبيد، كما ساعد على القضاء على هذه التجارة الثورة الصناعية، ثم التطور التكنولوجي الذي استخدم الآلة كبديل للإنسان. ورغم كل ذلك ظهرت واستجدت أشكال أخرى من الرق أو الاتجار بالبشر تتجاوز العبودية في شكلها الكلاسيكي، حيث أصبح هناك الاستغلال الجنمي بمختلف أشكاله، والخدمات القسرية، ونزع الأعضاء والاتجار بالأطفال لأغراض التبنّي أو الاستغلال في أغراض أخرى، وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وأشكال أخرى كثيرة يتم فيها استغلال الفئات الضعيفة خاصة النساء والأطفال في جرائم الإنسانية.

ولإشاعة هذه الممارسات ولا إنسانيتها فقد أصبحت تعد ضمن الجرائم الإنسانية التي يعاقب عليها القانون بقسوة، خاصة أنها أصبحت جرائم منظمة ويتم على صعيد دولي، وليس فقط على الصعيد المحلي، داخل البلد الواحد. ويتناول هذا الكتاب التعريف القانوني لتلك الجرائم وأشكالها وعقوبتها، وذلك في إطار دراسة مقارنة على ثلاثة مستويات: مستوى قطري باستعراض القانون الأمريكي لصماية الضحايا، الصادر سنة ٢٠٠٠، والذي يتناول هذه الجرائم، ثم مستوى إقليمي أوسع نسبياً من خلال اتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد الاتجار بالبشر، ثم على النطاق العالمي من خلال كل من اتفاقية منع الاتجار بالبشر واستغلال دعارة الغير، وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقوع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال.

وتؤكد الدراسات الخاصة بالاتفاقيات والتشريعات التي تتناول جريمة الاتجار بالبشر وكيفية مواجهتها على أن الاتجار بالبشر أصبح جريمة ضد الإنسانية، وقد أكد عليه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث إن هذه الجرائم تستهدف بالأساس ضحايا من فئات اجتماعية مستضعفة لأسباب تتعلق بالجنس (النساء)، أو بالسن (الأطفال)، وبالموضع الاجتماعي (الفقراء)، وهي تستغل بشكل مباشر أو غير مباشر بطرق الإكراه والقسر والتعاطيل ضد ظروف هذه الفئات لإتمام هذه الجريمة.

وهي إطار تشديد هذه الاتفاقيات والتشريعات لطبيعة ضحايا هذه الجرائم، والتي أصبحت تُدار في إطار الجريمة المنظمة دولياً، وضمت أيضاً استراتيجيات المواجهة والحد، والتي تقوم على ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية تجفيف المنابع، وهي تتضمن حزمة من السياسات والبرامج التي تقوم على مواجهة الفقر وأشكال التمييز، وتؤدي إلى السماح باستغلال هؤلاء الضحايا، وإعمال القانون على الصعيد المحلي والدولي بصرامة، وهو ما يستلزم معه تشديد العقوبات على تلك الجرائم، وعقد اتفاقيات تسليم المجرمين، ومكافحة غسل الأموال، حيث تعد من أهم المصادر لصنوت هذه الجرائم، وضرورة حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع.

ويسر مكتبة الإسكندرية أن تشكر الأستاذ الدكتور محمد مطر لجهوده في تأليف هذا الكتاب وتصميمه بترجمته للقارئ العربي، تشجيعاً لنشر المعرفة الخاصة بهذه المشكلة الكبيرة، والتي يعاني منها الكثير من المجتمعات من مختلف أنحاء العالم، كما يسر مكتبة الإسكندرية أن توجه الشكر إلى الدكتور عصام درويش، والذي ساهم في ترجمة وإعداد هذه الطبعة العربية وإثرائها للقارئ العربي، وذلك على اعتبار أن هذا الجهد يدخل ضمن صميم اهتمامات منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، حيث إنه معنى يمدى خطورة هذه الجرائم.

إسماعيل سراج الدين

مقدمة:

أعتقد أن التشريع يمكن أن يكون أحد المصادر الأساسية للتغيير والتنظيم الاجتماعي حيث إن التدابير التشريعية هي من أكثر السبل فعالية لمكافحة المشاكل الخطيرة مثل الاتجار في الأشخاص.

صُمم هذا الكتيب لكي يعطي القارئ فهماً أولياً للردود القانونية المناسبة على الاتجار في الأشخاص بما يتماشى مع القانون الدولي والتشريعات المقارنة، كما يحتوي على أشكال بيانية للأدوات التشريعية الرئيسية بلغة بسيطة وسهلة، ولكن دون التغلبي عن أي من المصطلحات القانونية.

لذلك، أرى أنه من الضروري تبني خمسة مبادئ أساسية ضمن أي تشريع مناهض للاتجار في الأشخاص: أولاً، يجب على القوانين أن تعترف بجميع أشكال الاتجار بالأشخاص كجرائم معددة تتطلب عقوبات صارمة. ثانياً، يجب على هذه القوانين تعريف الشخص الذي تم تهريبه كضحية فعل إجرامي يستحق التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط وضع الصحة المتمتع بها، بل أيضاً الضحية الثانوية بالتعمية، والضحية السهلة، والضحية المحتملة، والضحية المفترضة. ثالثاً، يجب على الدول أن تتبنى اتجاهات شاملة من خمسة مبادئ لمكافحة الاتجار في الأشخاص متضمنة المتع والحماية والمساعدة والمعاكمة والمشاركة. رابعاً، على القوانين أن تستهدف جميع الفاعلين في عملية الاتجار في الأشخاص سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً خاصاً أو عمومياً. أخيراً، على الدول أن تعترف بأن الاتجار في الأشخاص هي جريمة عابرة للدول تستدعي سياسات عبر دولية، بحيث يجب أن يشمل ذلك بصفة خاصة امتداد التشريعات الداخلية وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات.

يشرح هذا الكتيب تلك المبادئ الأساسية الضمنية كما وردت في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعالجة الاتجار في الأشخاص، وبصفة خاصة الأطفال والنساء، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للدول واتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد الاتجار في الأشخاص، كما تم إدراج القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار كي يكون نموذجاً مقارناً في مكافحة الاتجار في الأشخاص، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار القوانين المتعلقة بالاتجار بالأشخاص بما يتماشى والقانون الدولي والتشريعات الداخلية.

أود أن أتقدم بالشكر لكل من مارينا إيلينغفاتي وأنا كويل و جورج صادق لما قاموا به من جهود وأبحاث ومراجعة لهذه الوثيقة، كما أشكر أيضاً كاشكا كيزلنيسكا من استوديو (KMK) لتصميمها هذا الكتيب.

أمل أن تكون هذه المعلومات الواردة في هذا الكتاب مفيدة.

د. محمد مطر
أستاذ القانون
المدير التنفيذي لبرنامج الحماية

اتجاهات في مكافحة الاتجار
في الأشخاص تركز على الضحية: البناء
على مبادئ القانون الدولي

١- تعريف بأساليب الاتجار في الأشخاص وفقاً للقانون الدولي

الاتجار في الشخص:

يقصد بتعريف "الاتجار في الأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تقييدهم أو إيوائهم أو استغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القهر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الدعا أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال ضعف أو مساعهم، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لمصرم الاستغلال، ويشمل الاستغلال، كعقد أدبي، استغلال دعارة الغير أو مائل أشكال الاستغلال الجنسي، أو المخرة أو الخدمة قسراً، أو الاستبعاد أو الممارسات الشبيهة بالاستبعاد، أو الخدمة القسرية أو نزع الأعضاء (بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقوع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لسنة ٢٠٠٠).

الميوودية:

هي الحالة أو الوضعية التي تمارس فيها بعض أو جميع حقوق الملكية على شخص ما (الاتفاقية الميوودية والخدمة القسرية والميل بالسعرة والأعراف والممارسات الشبيهة بها، ١٩٢٦).

الاسترقاق:

هو ممارسة أي من الممارسات المرتبطة بحق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، على شخص ما، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار في الأشخاص، خاصة في النساء والأطفال، (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ٢٠٠٢).

ممارسات شبيهة بالميوودية:

الفعل الراسي إلى نقل، أو التحويل في نقل، أو محاولة نقل، الميويد من دولة إلى أخرى بأية وسيلة نقل كانت، أو تسهيل ذلك؛ وكذلك أية عمليات تتضمن محاولة تشويه أو كي أو وسم يهد ما أو شخص ما بضعف المنزلة، سواء للدلالة على وضعه أو لمقابله أو لأي سبب آخر كان أو المساعدة على القيام بذلك. (الاتفاقية التكميلية لإنهاء الميوودية وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالميوودية، ١٩٥٦).

الخدمة القسرية:

هي حالة شطس في وضع التبرية تم إجباره أو إرفاضه من قبل الغير كي يؤدي أية خدمة سواء فائدة ذلك الشخص أو غيره، وأنضمت أمامه أية بدائل مقبولة أخرى سوى أن يؤدي تلك الخدمة والتي قد تشمل خدمات منزلية أو لصيد دين. (المسودة الأولية لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقوع ومكافحة الاتجار في الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، ٢٠٠٠).

تجارة الرقيق:

وتشمل جميع الأعمال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتجازه أو التنازل صه للغير على قصد تحويله إلى رقيق، وجميع الأعمال التي ينطوي عليها امتلاكه عبد ما بنية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التنازل، بيعاً أو مبادلة، من عبد تم امتلاكه بقصد أو مبادلته، وكذلك، صموماً، أي التجار بالميويد أو نقلهم أي كانت وسيلة النقل المستخدمة. (اتفاقية الميوودية والخدمة القسرية والسعرة والأعراف والممارسات الشبيهة بها، ١٩٢٦).

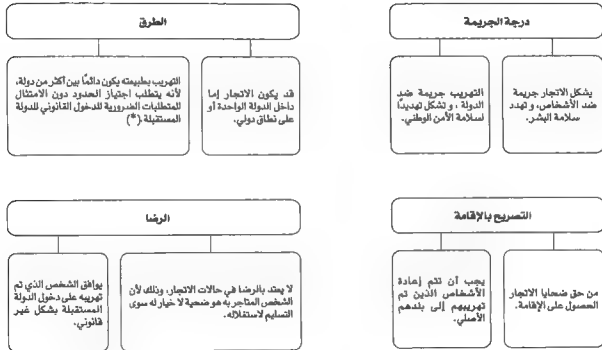
إسار الدين:

ويزاد بذلك الحال أو الوضع الناتج من إرهاب من يقدم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضمناً لدين عليه؛ إذ كانت القيمة المنصرفة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصفية هذا الدين أو لم تكن مبد هذه الخدمات أو طينيتها مسندة. (الاتفاقية التكميلية لإنهاء الميوودية وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالميوودية، ١٩٥٦).

المسخرة:

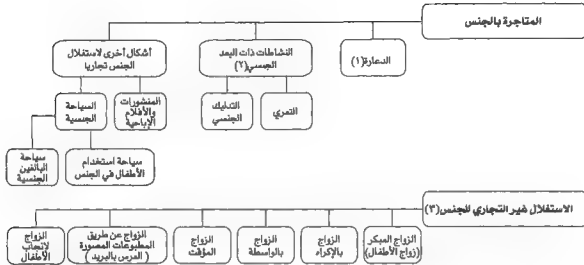
هي جميع الأعمال أو الخدمات التي تقصر صوة على أي شخص تمت التهديد بأي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تعرض بأدائها ببعض اختياريه. (اتفاقية العمل بالمسخرة، المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، ١٩٢٢).

٢. الاتجار في الأشخاص وتهريب المهاجرين



^(٢٤) (المادة ٢) بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو . المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، سنة ٢٠٠٠ .

٣. أشكال الاتجار بالجنس(*)



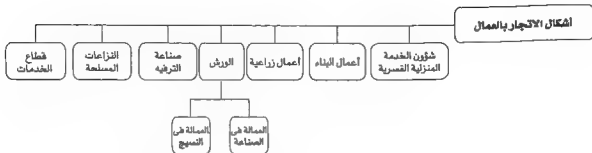
(*) يمكن هذا التعريف لأشكال الاتجار بالجنس رأي المؤلف الذي قد لا يتفق بالضرورة مع التعريفات العالمية للتقنين الدولي المبني أو التشريعات المقارنة.

(١) الاتجار بهدف الدعارة يختلف من استغلال ودعارة الغير.

(٢) قد تكون بعض الأماكن التي تقدم بعض النشاطات ذات البعد الجنسي مشترطاً بها كمؤسسات تقدم خدمات غيرها التقنين، إلا أنها في الغالب ما تستخدم كواجهة لممارسة الدعارة وغيرها من أشكال الاستغلال الجنسي.

(٣) صحيح أن الزواج مؤسسة شرعية، إلا أنه قد يستخدم كشكل من أشكال الاتجار في أي من هذه الحالات إذا صاحبه عامل الاستغلال.

٤. أشكال الاتجار بالعمال



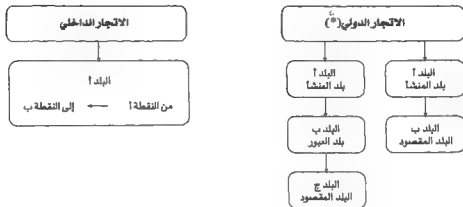
٥. أشكال الاتجار بالأطفال

قد يتم الاتجار بالأطفال لأحد الأضرار التالية:

الوصول	الدمارة
التبني (*)	المواد الإباحية
نزع الأعضاء	السياحة الجنسية
توزيع المخدرات	عمالة السفرة
النزاعات المسلحة	الخدمات المنزلية
الأنشطة الإجرامية	

(*) بعد التاني حالة من حالات الاتجار فقط عندما يرافقه استغلال الطفل. هذا (كما لا يعد التبني كجافاً حتى ولو تم بيع الطفل، رغم عدم قانونية التبني في هذه الحالة.

٦- طرق الاتجار في الأشخاص



(*) عادة ما يتم الاتجار الدولي بين أكثر من دولة. بيد أن الاتجار بالأشخاص بعد جريمة عبر الوطنية حتى ولو أنه تم في دولة واحدة وذلك في حالة أن جزءاً أساسياً من التخطيط والتنفيذ أو التوجيه أو التحكم في ذلك تم في دولة أخرى؛ إذا تم ارتكاب جرم في دولة ما من قبل منظمة إجرامية تقوم بأشغلة في أكثر من دولة ، أو إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة إلا أن إلى دولة أخرى. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مادة ٢٠(٢))

٧. وثيقة حقوق ضحايا الاتجار في الأشخاص (*)

يجب معاملة ضحايا الاتجار بالأشخاص بكرامة وعدالة ورفاهة واحترام لحقوق الإنسان.

يجب للضحايا أن يتمتعوا بما يلي:

- الحق في السلامة
- الحق في الحصول على تعويضات من الأضرار
- الحق في الخصوصية
- الحق في الحصول على الرعاية الصحية
- الحق في الحصول على المعلومات
- الحق في الحصول على الرعاية الاجتماعية
- الحق في الحصول على تمثيل قانوني
- الحق في السماع أمام محكمة
- حق العودة

(*) وضعت وثيقة الحقوق هذه بناء على ملاحظات ألكساندرا المنير التلغيفي أيرناجج الحماية الدكتور محمد منير، في المؤتمر الدولي عن العبودية في القرن الواحد والعشرين بعنوان "بعد حقوق الإنسان في الاتجار في الأشخاص"، المنعقد في روما، إيطاليا، ١٤-١٦ أيار/مايو، ٢٠٠٢

٨. المبادئ الخمسة(*)

المشاركة	المحاكمة	الرعاية	الحماية	المنع
<ul style="list-style-type: none"> - مشاركة الجمهور - دور المجتمع المدني - المنظمات غير الحكومية - المنظمات الدينية - الإعلام - المؤسسات الأكاديمية - واجب المواطن العادي بالتبليغ - مدونات السلوك التي تتبناها الشركات. 	<ul style="list-style-type: none"> - القانون وتفيذه القانون - التحقيق والتقصي - والإدانة - مصادرة الممتلكات - تبادل المعلومات - تدريب مسؤولي تنفيذ القانون - تسليم المجرمين - امتداد نطاق التشريع الوطني 	<ul style="list-style-type: none"> - ملجأ - رعاية صحية - تدريب وظيفي - سرية الإجراءات القانونية - استشارة قانونية - فرص تعليم وتدريب - الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> - حماية الشهود - صفة المهاجرة - التمويلات المدنية - السلامة/الأمن الجسدي 	<ul style="list-style-type: none"> - تشريع شامل ضد الاتجار - البحث - التحذير من مخاطر الدعاية - منع التسماء قروضاً صغيرة وفرصاً اقتصادية أخرى - التعقيد من حدة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل البعض عرضة ، للاتجار في الأشخاص - تبلي أو دعم التشريعات التي تعزز من الطلب - تحسين التعليم لتخفيض الطلب

(*) لا تعد هذه التدابير المذكورة شاملة بقدر ما هي توضيحية لأهم التدابير التي من الواجب اتخاذها لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الضحية	الضحية الثانوية	الضحية المستضعفة	الضحية المحتملة	الضحية المفترضة
<p>تعريف ضحية جريمة ما بأنها عبارة عن شخص "هائي ضرراً جسدياً أو نفسياً أو عاطفياً أو خسارة مادية، أو تعرض لتعدد كبير على حقوقه الأساسية من خلال القيام، أو الامتناع عن القيام، بأفعال لا تعد مخالفة لقانون. لجنائي الوطني، ولكن تمثل اختراقاً للقوانين الدولية المعترف بها المتعلقة بحقوق الإنسان" ((إعلان المبادئ الأساسية المبدلة ضحايا الجرائم وإساءة استغلال السلطة، مادة ب، (فقرة ١٨))</p>	<p>يشمل مصطلح الضحية «متى كان ذلك مناسباً لأعضاء العائلة المباشرة أو الأشخاص الذين همولهم الضحية المباشرة والأشخاص الذين هائوا في مساعدة الضحايا في محتهم أو لمنع وقوعهم كضحايا ((إعلان المبادئ الأساسية لمبدلة ضحايا الجرائم وإساءة استغلال السلطة، مادة أ، فقرة ٢)</p>	<p>الضحية المستضعفة هو شخص يعرف بأنه " في حالة استضعاف غير عادية إما بسبب السن أو الحالة الجسدية أو العقلية، أو ممن لديه قابلية خاصة (للوقوع في فخ) هدف إجراءات يرتكب. ((المبادئ العامة لقانون المقويات الأمريكية)</p>	<p>هو شخص ينتمي لمجموعة معرضة للخطر ولديه قابلية خاصة كي يكون عرضة للاتجار به. يجب اتخاذ إجراءات للمحاولة دون تحول الضحية المحتملة إلى ضحية فعلية. لدى الضحية المستضعفة قابلية خاصة كي يكون عرضة للاتجار بها.</p>	<p>هو شخص لم الاتجار به، إلا أنه لم يتم التعرف عليه كضحية. هذا الشخص يقع خارج دائرة حماية النظام القانوني .</p>

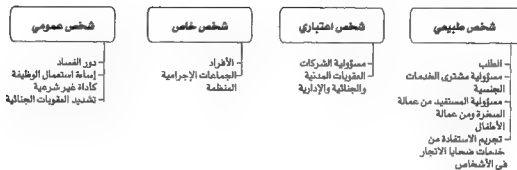
١٠. التدابير الخلاقة(*)



(*) لا تعد هذه المصايف شاملة بقدر ما هي توضيحية لأهم التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١١. الأشخاص الأربعة

تطبيق نظرية الأشخاص على الاتجار في الأشخاص.





(*) يعتبر منهج الإجراءات الثلاثة أن الاتجار بالأشخاص هي جريمة ماهرة للدول تتطلب تدابير دولية.

الاتجار في الأشخاص وفقاً لبروتوكول الأمم المتحدة
لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص ،
وبصفة خاصة الأطفال والنساء

١٣. أشكال الاتجار بالأشخاص وفقاً لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (*)

استغلال دماره الغير

أشكال أخرى للاستغلال الجنسي

العمل الجبري أو الخدمات الجبرية (أو القهرى)

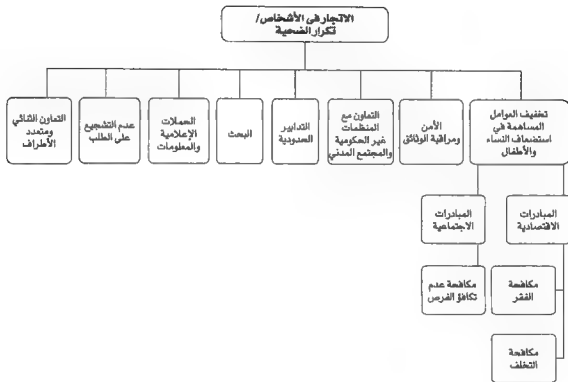
المبودية

ممارسات شبيهة بالمبودية

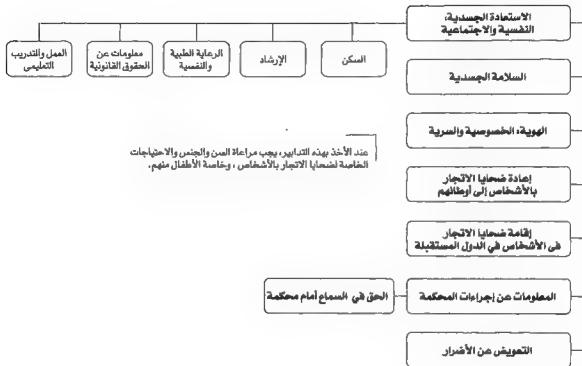
الخدمة القسرية

نزع الأعضاء

(*) وردت هذه الأنواع من جرائم الاتجار بالأشخاص وفقاً للمادة ٣، فقرة (أ) من بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. تنص المادة ٣ على ما يلي: "(أ) يمتد بتعريف الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو تقليم أو تسليم أو إيواءهم أو استغلالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الغش أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإساءة أو ظلم مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لمعرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال كسب أدنى. استغلال دماره الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو المبودية، أو الممارسات شبيهة بالمبودية، أو الاستمرار أو تزج الأعضاء". لا أنه تجدر الإشارة إلى أن كون هذه الجرائم وردت كسب أدنى وبالتالي يمكن لأي نظام قانوني أن يركز على أشكال أخرى من الاتجار بالأشخاص.



(*) بروتوكول منع وجمع ومعالجة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ٢٠٠٠ (المواد ٩-١٥)



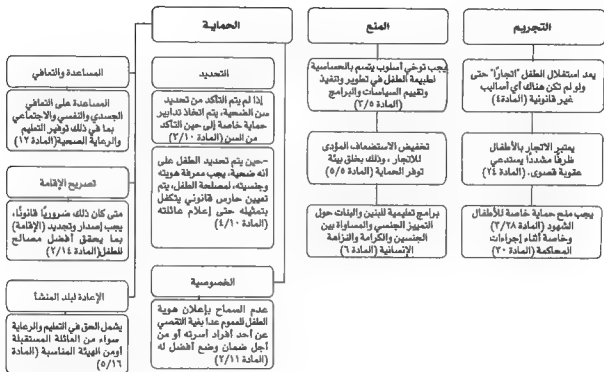
(*) بروتوكول منع وقمع وسالبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ٢٠٠٠ (أمميات ٨-١)

١٦. أحكام متعلقة بالاتجار في الأشخاص بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (*)

مسؤولية الأشخاص الاختباريين، مادة ١٠	الفساد، المادتان ٨ و٩	ضل الأموال، مادة ٧	ضل عائدات الجرائم، مادة ٦
<ul style="list-style-type: none"> ■ جنائية أو مدنية أو إدارية ■ لا تحمل هذه المسؤولية والمسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين 	<ul style="list-style-type: none"> ■ وعد موظف عمومي بعملة غير مستقرة أو مرصتها عليه أو منحه لها ■ اكتساب موظف عمومي أو غيره منية غير مستحقة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ نظام داخلي شامل رقابية والإشراف على الحسابات والمؤسسات المالية، تحديد هوية التزوير وحيل السمات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ■ التأكد وتبادل المعلومات على المستوى الوطني والدولي 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تحويل أو نقل للممتلكات بغير إذن إنشاء أو تمويه طبيعتها الممتلكات أو مصدرها أو ملكيتها أو كونه للتصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأنها عائدات جرائم. ■ اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استغلالها مع العلم بأنها عائدات جرائم.
حماية الشهود، المادة ٢٤			
<ul style="list-style-type: none"> ■ تشمل حماية الشهود من أي انتقام أو تهديد معتدل ما يلي - الحماية المادية - توفير أماكن إقامتهم وعدم الإفشاء بالمعلومات المتعلقة بهويتهم - تكفل سلامة الشاهد، كالمساح له مثلاً - بالإفلاء بالشهادة باستخدام تكنولوجيا الاتصالات 	<ul style="list-style-type: none"> ■ توفير تشريعية أو إدارية أو تأمين رقابة أخرى، للمزير نزاعاً الموظفين العموميين ومنع ضادهم وكشفه والمطالبة عليه. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تدابير جديدة لكشف حركة النقد والمضاراة القابلة للتحويل ذات الصلة عبر الحدود وبيعها. ■ التعاون المالي والإقليمي ودون الإقليمي والثلاثي بين الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون 	<ul style="list-style-type: none"> ■ المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها، ومحاولة ارتكابها، أو الشروع فيها . ■ تشمل الجرائم الأصلية الجرائم المترتبة داخل الولاية وخارجها في حالة تهريب النفل الدولي في ظل قانوني الدولتين.
	تسليم المجرمين، المادة ١٦	التصرف في عائدات الجرائم المصادر أو الممتلكات المصادر، المادة ١٤	
	<ul style="list-style-type: none"> ■ إذا تلتزم دولة طرف، تجعل تسليم المجرمين مشروطاً بوجود ملاحظة طلب تسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمساعدة تسليم المجرمين، جاز لها أن تعجز هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ إعطاء الأولوية عند رد ممتلكات المجرمين المصادرة أو الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة، لكي يتسنى لها تقديم توصيات إلى ضحايا الجريمة أو رد عائدات الجرائم أو الممتلكات، عند إلى إسماعها للشرعين. 	

(*) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠.

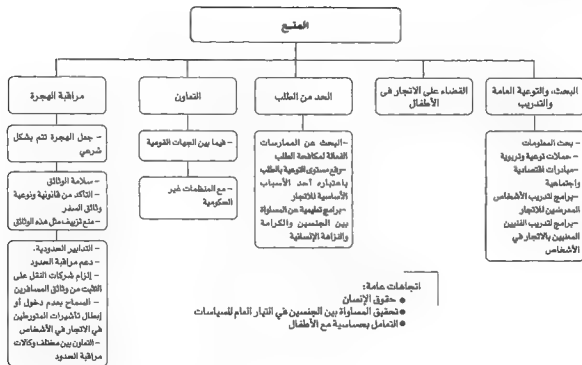
الاتجار في الأشخاص وفقاً لاتفاقية
المجلس الأوروبي
للعمل ضد الاتجار في البشر



(*) اتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد الاتجار بالبشر لسنة ٢٠٠٥.

الأشخاص الطبيعيون / الأشخاص الاعتباريون	التجريم	التدابير والعقوبات
التحقيق والمحاكمة	ارتكاب الشروع في ارتكاب المساعدة أو التحريض على الاتجار بالأشخاص (المادة ١٨ و ٢١)	شاملة ومناعية ورادعة بما هي ذلك سلب الحرية مما يسمح بتسليم المجرمين والعقوبات المالية للشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٢/١ و ٢٢)
لا تتوافق على تقرير أو شكوى من قبل ضحية (المادة ٢٢/١)	استعمال الضمانات بما هي ذلك الدعارة أو غيرها من أشكال الاستغلال الجنسي والعمل القسري والمبودة أو الممارسات الشبيهة بالمبودية والاسترقاق ونزع الأعضاء، مع العلم بأن الشخص هو ضحية للاتجار في الأشخاص (المادة ١٩)	مصادرة عائدات الجرائم أو ممتلكات بقيمة مقابلة لها (المادة ٢٢/٢) خلق المؤسسات المستخدمة في الاتجار في الأشخاص (المادة ٢٢/٤)
لا يجب مراقبة الضحايا على انخراطهم في أنشطة غير قانونية في حدود استندراجهم للقيام بذلك (المادة ٢٦)	ارتكاب الشروع في ارتكاب المساعدة أو التحريض على تزوير وثائق السفر أو الهويات أو الحصول على هذه الوثائق أو الاحتفاظ بها أو إزالة أو إخفاء أو إتلاف وثائق سفر الغير (المادة ٢٠-٢١)	الظروف المشددة: - تمريض حياة الضحية للخطر - كون الضحية طفلاً - ارتكاب الجريمة من قبل موظف عام - ارتكاب الجريمة من خلال منظمة إجرامية - منظمة إجرامية ترتكب جريمة (المادة ٢٤)
الضحايا وأفراد أسرهم والشهود والمتعاونين مع السلطات القضائية وأعضاء المنظمات (المادة ٣٠، ٣٨)		

(*) اتفاقية المجلس الأوروبي للحد من الاتجار بالبشر لسنة ٢٠٠٥.



(*) اتفاقية المجلس الأوروبي للمل ضد الاتجار بالبشر لسنة ٢٠٠٥ (المواد ٥-٩)



(*) اتفاقية المجلس الأوروبي للمل ضد الاتجار بالبشر لسنة ٢٠٠٥، (المواد ١٠-١٧).



الاتجار في الأشخاص وفقاً للقانون الأمريكي لحماية
الضحايا الصادر سنة ٢٠٠٠ وتعديلاته
(خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥)

الأشكال القاسية للمتاجرة بالأشخاص،

أ- المتاجرة بالأشخاص لأغراض جنسية تنطوي على استخدام القوة أو الإكراه من أجل إرغام شخص على القيام بفعل جنسي لمرض تجاري، أو إذا كان الشخص المرغم لم يبلغ بعد الثامنة عشرة، أو
 ب- استخدام القوة أو الإكراه أو الاحتيال أو إجباره من أجل تجنيد شخص ما أو إيوائه أو نقله أو إتاحتها للآخرين ، وذلك لفرض إخضاعه رغماً عنه وبدون إرادته لتقديم خدماته، أو لفرض تسخيرها للعمل القسري من أجل تسديد دين ما أو لفرض استعباده. (المادة ١٠٣/أ)

المتاجرة بالأشخاص لأغراض جنسية،

تجنيد شخص ما أو إيوائه أو نقله أو إتاحتها للآخرين أو الحصول عليه لفرض القيام بعمل جنسي لفرض تجاري. (المادة ١٠٣/أ)

قلوب الجنس التجاري،

أي فعل جنسي يتلق منه أي شخص أي شيء ذا قيمة. (المادة ١٠٣/ب)

الاسترقاق القسري،

هي الوضعية التي تحصل بأحد الأسباب التالية:

- أ- أية مكيدة أو خطة أو أسلوب يرمي إلى دفع شخص للاعتقاد بأنه إذا لم يمتثل أو يواصل الامتثال في هذه الوضعية، فإنه سيتعرض هو نفسه أو شخص آخر غيره لضرب جسيم أو للعيب، أو
 ب- بإساءة استعمال أو التهديد بإساءة استعمال الإجراءات القانونية. (المادة ١٠٣/ب)

إسار الدين،

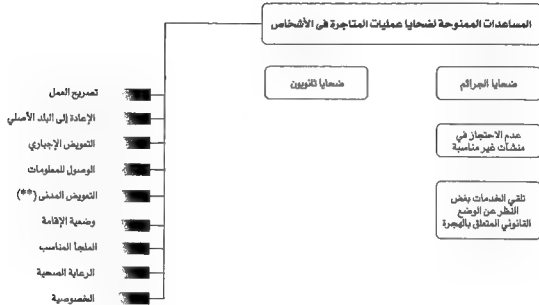
ويُراد بذلك الحال أو الوضع الناجم عن ارتهان مدين بتقديم خدماته الشخصية أو خدمات شخص تابع له ضمناً لدين عليه، إلا كانت القيمة المنصبة لهذه الخدمات لا تستخدم لتصنيف هذا الدين أو لم تكن مدة هذه الخدمات أو طبيعتها محددة. (المادة ١٠٣/ب)

الإكراه،

- أ- التهديد بالحق ضرر جسيم أو العيب الجسدي ضد أي شخص
 ب- أية مكيدة أو خطة أو أسلوب يرمي إلى دفع شخص للاعتقاد بأنه إذا لم يمتثل أو يواصل الامتثال في أداء فعل معين، فإنه سيتعرض هو نفسه أو شخص آخر غيره لضرب جسيم أو للعيب، أو
 ج- بإساءة استعمال أو التهديد بإساءة استعمال الإجراءات القانونية. (المادة ١٠٣/ب)

(*) القانون الأمريكي لمعاهدة ضحايا الاتجار في الأشخاص، ٢٠٠٠.

٢٥. المساعدات الممنوحة لضحايا الاتجار بالأشخاص (*)



(*) القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، ٢٠٠٠.
(**) مقدمة تحت قانون إعادة توليد حماية ضحايا الاتجار في الأشخاص

مكافحة السياحة الجنسية في العالم	وسائل الإعلام العالمية	الوعي العام والمعلومات	البدايل الاقتصادية لمنع وردع الاتجار بالأشخاص
<ul style="list-style-type: none"> ■ وضع ونشر مواد تبيح السماح إلى أن التجارة السياحية للأطفال هي: عبر قنولية ■ تستدعي المحاكمة تشكل خطراً على المتورطين فيها (القسم ١٠٦ د) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ دعم إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية لتوعية الناس الضمراء بمخاطر التجارة بالأشخاص (المادة ١٠٦ د) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ رفع مستوى الوعي العام بمخاطر عمليات المتاجرة في الأشخاص والسماية المتوفرة للضحايا (القسم ١٠٦ ب) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ برامج لتقديم القروض الصغيرة والتدريب ■ برامج لتمكين مشاركة المرأة في صناعة القرارات الاقتصادية ■ برامج لضمان بقاء الأطفال في المدارس ■ إدراج مخاطر الاتجار بالأشخاص ضمن المناهج الدراسية ■ تقديم منح مالية للمنظمات غير الحكومية لتعزيز دور النساء وقدراتهن في بلدانهن. (القسم ١٠٦ ج)
دعم جهود الولايات والحكومات المحلية لمكافحة الاتجار في الأشخاص	منع المتاجرة بالأشخاص داخلياً	الاستيقاظ عند الحدود	
<ul style="list-style-type: none"> ■ برامج منح للقاتلين على تنفيذ القانون من أجل: ■ التحقيق في ومكافحة أعمال المتاجرة القاسية بالأشخاص ■ التحقيق ومكافحة الزبائن ■ تعليم الزبائن الحاليين والمستقبليين ■ تعليم وتدريب القاطنين على تنفيذ القانون (المادة ٢٠٤) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ برامج للمد من الاتجار بالأشخاص ومن الطلب على الضحايا الجنسية التجارية ■ إجراء بحوث وإحصائيات وتحليل لبيانات الاتجار بالأشخاص وأعمال الجنس التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١) ■ مؤثر حول الاتجار في الأشخاص، والتسدي للأشكال القاسية للاتجار في الأشخاص وأعمال الجنس التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية (قسم ٢٠١) 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تقديم منح مالية للمنظمات غير الحكومية التي توفر ملاجئ على نطاق الحدودية وتساعد القاجين وتعلم وتدريب عناصر حرس الحدود كي يتعرفوا على المتاجرين بالأشخاص وعلى الضحايا. ■ مراقبة تنفيذ برامج المنع على الحدود (١٠٦ ج/٢٢٢) 	إنهاء المنح المالية والمقود <ul style="list-style-type: none"> ■ يتم إنهاء المنح المالية والمقود إذا كان الطرف الممنوح أو المتناقد معه متورطاً في أحد الأشكال القاسية للاتجار بالأشخاص ■ قام بشراء خدمات جنسية ■ استعمل الممل الإجباري أثناء تلقيه للمنحة أو العقد أو الاتفاق (القسم ١٠٦ ج/١)
		المنع فيما بعد النزاعات والإساءة الإنسانية (***) <ul style="list-style-type: none"> ■ اتخاذ تدابير مضادة للمتاجرة في الأشخاص حماية للسكان المعرضين للخطر ضمن برامج ما بعد النزاعات وأثناء تقديم المساعدات الإنسانية (١٠٦ د) 	

(*) القانون الأمريكي لحماية ضحايا الاتجار في الأشخاص، ٢٠٠٠

(**) وثقا لتعديل قانون حماية ضحايا الاتجار في الأشخاص، ٢٠٠٢

(***) وثقا لتعديل قانون حماية ضحايا الاتجار في الأشخاص، ٢٠٠٥



٢٨. الحد الأدنى من معايير القضاء على عمليات الاتجار بالأشخاص (*)



(*) القانون الأمريكي لعمارة ضحايا الاتجار بالأشخاص، ٢٠٠٢ (الباب ١٠٨ - ١١٠) وضع هذا الجدول على أساس التفريق بين المفاهيم والعوامل التي كثر ما يخلط بينهما القانون الأمريكي

٢٩. الإجراءات ضد الحكومات التي لا تطبق معايير الحد الأدنى

ووقف المساعدة بقرار رئاسي



٣٠. فريق العمل المشترك بين الوكالات الحكومية لمراقبة ومكافحة الاتجار في الأشخاص



القوانين المتعلقة بالاتجار في الأشخاص
وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الداخلية

٣١- الدعارة وفقاً للقانون الدولي

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلالها في الدعارة (المادة ٦)

إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة

يتضمن العنف البدني والجنسي والنفسى ضد المرأة الذي يحدث في إطار المجتمع المام بما في ذلك الاغتصاب والانتهاك الجنسي والتعرض الجنسي والترهيب في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على الدعارة (المادة ٢)

اتفاقية قمع الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير

الدعارة، وما يصاحبها من آفة الاتجار في الأشخاص لأغراض الدعارة، تتلظى مع كرامة الإنسان وقدره، وتعرض للخطر رفاه الفرد والأسرة والمجتمع. (الديباجة)

إنزال المقاب بأي شخص يقوم بقيادة شخص آخر أو غوايته أو تضليله، على قصد الدعارة، أو باستغلال دعارة شخص آخر (المادة ١)، ويملك أو يدير مكاناً لأغراض الدعارة (المادة ٢)

إبطال أي قانون أو نظام أو تعبير إداري يفرض على الأشخاص المنخرطين في الدعارة أن يسجلوا أنفسهم في سجلات خاصة (المادة ٦)

ممارسة الرقابة على مكاتب التوظيف بغية تقاضي تعرض الأشخاص الباحثين عن عمل لخطر الدعارة. (المادة ٢٠)

اتخاذ تدابير تربية وصحية واجتماعية واقتصادية لمنع الدعارة وإعادة تأهيل ضحاياها وإعادتهم إلى مكانهم في المجتمع (المادة ١٦)

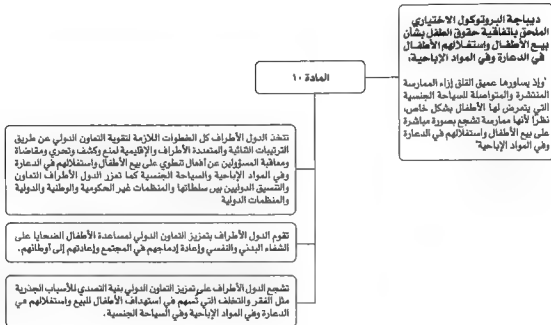
بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقيع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

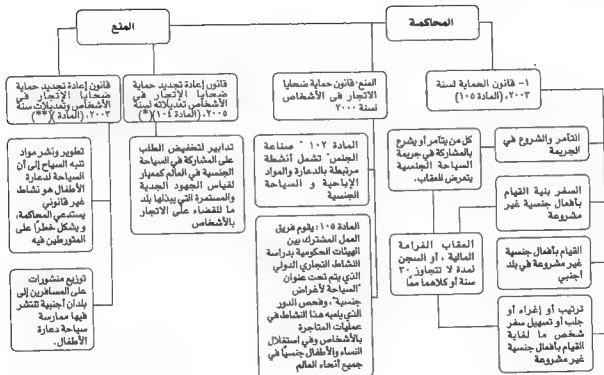
ويشمل الاستغلال، كعند أدنى، استغلال دعارة الغير وسائر أشكال الاستغلال الجنسي (المادة ٢)

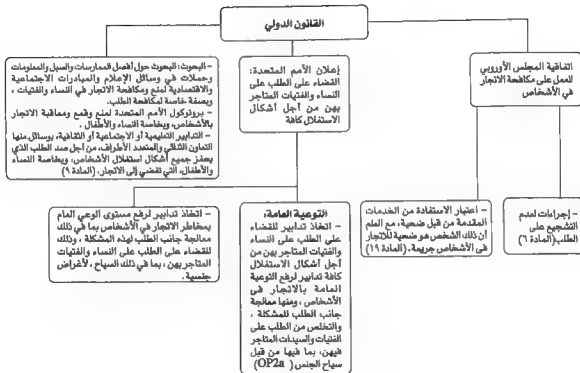
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

يشمل مصطلح "الجرائم ضد الإنسانية" (...) الإكراه على الدعارة (المادة ٧) ويشمل مصطلح "جرائم الحرب" (...) الإكراه على الدعارة (المادة ٨)









٣٦- الطلب وفقاً للتشريعات الداخلية



(*) وفقاً لتعديلات قانون حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص لسنة ٢٠٠٥.

٣٧. الزواج وفقاً للقانون الدولي

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)	الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة العبيد والأعراف والممارسات الشبيهة بالعبودية (١٩٥٦)	اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة (١٩٥٧)	اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج (١٩٦٢)	المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
للرجل والمرأة حق الزواج وتأسيس أسرة، وهما متساويان في الحقوق لدى الزواج. وخلال قيام الزواج عند انحلاله. لا يفقد الزواج ولا برضا الطرفين رضاه كاملاً.	تتفق الدول الأطراف على إبطال الأعراف والممارسات التالية: الوعد بتزويج امرأة، أو تزويجها فضلاً، دون أن تمتلك حق الرفض، وإلقاء بدل مالي أو هبة يندفع لأبويها أو للوصي عليها أو لأمرئها أو لأي شخص آخر أو أية مجموعة أو أشخاص آخرين، أو منح الزوج أو أسرته أو قبلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر، لقاء ثمن أو عوض آخر، أو إكراه جيل المرأة، لدى وفاة زوجها، أو نقل إلى شخص آخر (م ١) تتعهد الدول الأطراف بفرض حدود دنيا لسن الزواج، وتشجيع اللجوء إلى إجراءات تصبح لكل من الزوجين بأن يعبأ بحرية عن الموافقة على الزواج بحضور السلطة المختصة، وتشجيع تسجيل عقود الزواج (مادة ٢١)	جنسية الزوجة لا تتحول تلقائياً بالزواج أو لتصلاته إذا كان طرفه من جنسيات متباينة (م ١) يجب للزوجة أن تكتسب جنسية زوجها (م ٢)	لا يعتبر الزوج قانونياً إلا برضا طرفيه (م ١) تتفق الدول بتسهيل سن أدنى للزواج (م ٢) يجب تسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي مناسب مخصص لهذا الغرض (م ٣)	يجب أن يمتد الزواج برضا الطرفين رضاه كاملاً (م ١)	لا يترتب على الزواج من أجنبي أو تغيير الزوج لجنسيته إلقاء الزواج، أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة، للمرأة حل مساوي للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما (م ٩) حظر التمييز ضد المرأة على أساس الحالة الزوجية (م ١١) للرجال والنساء نفس الحق في حرية اختيار الزوج وفي عقد الزواج واتخاذ قرارات تخص العائلة والعمل وتلك الممتلكات. لا يكون لزوج الأبناء أي أثر قانوني (م ١٦)

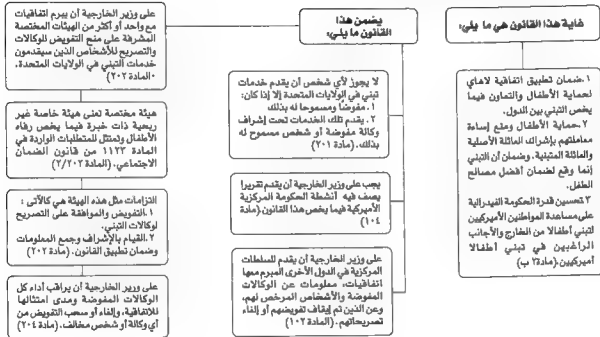
القانون الأمريكي المتكامل لوسطاء الزواج الدوليين لسنة ٢٠٠٥

المنف ضد التسماء تجديد هانون وزارة العدل لسنة ٢٠٠٥

مسؤولية وسيط الزواج الدولي	التعريف بوسيط الزواج الدولي
يمنع على وسيط الزواج الدولي من أن يسوق أو يعطي معلومات الاتصال أو صور أو أي معلومات عامة لأطفال لم يولدوا الثامنة عشرة من العمر. (المادة ١/٨٢٢)	وسيط الزواج الدولي هو مؤسسة شرعية تقوم بمقابل رسوم بتزويج الشارف والعارف بقصد الزواج وغيرها من الخدمات الاجتماعية بين مواطن أمريكي أو من هو مقيم في الولايات المتحدة بشكل قانوني وبين زائجن أجانب ، وذلك عن طريق تقديم الماوين للشخصية ومعلومات الاتصال، أي بلفة أخرى تسهيل التواصل بين الطرفين. (المادة ٤/٨٢٢)
يجب على كل وسيط زواج دولي أن يجمع كل المعلومات الشخصية المتعلقة بالزائجن الأمريكيين الذين سيحصلون على معلومات الاتصال بالشخصين الأجانب. (المادة ٢/٨٢٢)	على وزير الخارجية أن يوافق كراس معلومات يجب أن تحتوي على تحذير من احتمال استعمال تأشيرة لغير المقصدين من قبل مواطنين أمريكيين ممن اقترحوا اعتمادات بالمنف المعزلي أو ممن قاموا باعدادات جنسية أو بانهالك الأطفال أو غيرها من الجرائم. (المادة ٢/٨٢٢)
يجب على وسيط الزواج الدولي أن يحصل على شهادة موقعة من الزبون الأمريكي تحتوي على ما يلي:	مسؤولية الحكومة
- أي أمر قضائي صادر بحقه بكف الشطب أو بالانتماد عن شخص ما .	أي شخص يقدم عمداً على نشر المعلومات التي تحصل عليها من وسيط زواج دولي أو استعمالها أو يتسبب في استخدام هذه المعلومات لأي غرض آخر خارج الغرض الذي وصفت من أجله هذه المعلومات، يجب معاقبته بغرامة و بالسجن إلى حد السنة. (المادة ٣/٨٢٢/ج)
- التأكيد من أنه لم يصدر بحق الزبون الأمريكي سواء على المستوى الفيدرالي أو مستوى الولاية أو المستوى المحلي أي أمر بالإيقاف أو الإدانة بالقتل، التهجم، الضرب، الاغتصاب، العنف الأسري، التمدد، انتهاك الأطفال أو إهمالهم، نكاح المحارم، الاستغلال الجنسي، الاتجار بالأشخاص، إساءة الدين، احتجار رهائن، الخدمة القسرية، تجارة العبيد، الاضطهاد العنصرية، التمييز، الجلب ، المصمولى على أو قبول هائلات المحارة.	
- التاريخ الزمني للزبون الأمريكي.	
- كل الولايات والبلدان التي أقام فيها الزبون الأمريكي منذ أن بلغ سن ١٨ . (المادة ٣/٨٢٢)	
يجب على وسيط الزواج الدولي ألا يعطي للزبون الأمريكي أو لمن يمثله أي معلومات شخصية عن شخص أجنبي إلا إذا ، وقبلت عندما ، يقوم الوسيط بجمع المعلومات المطلوبة كافة (المادة ٢/٨٢٢)	

التبني وفقاً للقانون الدولي

اتفاقية حماية الأطفال والتعاون الدولي فيما يخص التبني بين الدول (١٩٩٣)	اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩	الأعمال التحضيرية لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص وبصفة خاصة النساء والأطفال
<p>الأهداف: للتأكد من أن التبني بين الدول يقع لتحقيق مصالح الطفل ولمنع الاختطاف أو البيع أو الاتجار في الأطفال. (المادة ١)</p> <p>تغطي الاتفاقية فقط حالات وعلاقات التبني الدائمة. (المادة ٢)</p> <p>أي حالات نقل ضمن البلد/الولاية يجب مراعاتها قبل اختيار حالات التبني البديلة فيما بين الدول. (م ٤)</p> <p>على الدولة أن تفتقر سلطة مختصة تهتم بمتطلبات هذه الاتفاقية. (م ٦)</p> <p>على هذه السلطات أن تعمل على منع تحقيق الربح المادي غير اللائق المصاحب للتبني. (المادة ٨)</p> <p>على كل البلد أن يعرف هوية الجهة المكلفة بالمصادقة على التبني، متى تم ذلك، وحصل التبني وفقاً للاتفاقية يجب الاعتراف به من قبل كل الدول الأطراف. (المادة ٢٣)</p> <p>يجب لأي دولة ألا تعترف بالتبني متى كان ذلك معارفاً لمبادئها العامة، ولما يحقق مصالح الطفل. (م ٢٤)</p> <p>لا يجب لأي كان أن يجني أرباح مادية أو أي ملاحق أو يحصل على مكافآت لقاء أي نشاط يتعلق بالتبني فيما بين الدول. يمكن فقط دفع التكاليف والأمتاب بما فيها رسوم مقبولة للأشخاص العاملين في مؤسسة التبني. (المادة ٢٧)</p>	<p>تضمن الدول الأطراف رعاية بديلة للأطفال الذين لا يسمح لهم بالبقاء في بيئاتهم العائلية. يمكن أن تشمل هذه الرعاية الخاصة: الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال مع إبقاء الاعتبار في تربية الطفل لثقافته العرقية والدينية والثقافية واللغوية. (المادة ٢٠)</p> <p>تضمن الدول ألا تصرح بقبول الطفل إلا السلطات المختصة، وأن تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تمتزت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبناة، أو إذا تمتزت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه. (المادة ٢١)</p>	<p>مضى تشابه التبني غير الشرعي بالممارسات الشبيهة بالعبودية، فإنه سيخضع لأحكام هذا البروتوكول (مقرر ٦٦)</p>



٤١. العبودية وفقاً للقانون الدولي،

اتفاقية العبودية ١٩٢٦:	الاتفاقية التكميلية لإبطال العبودية وتجارة العبيد والأعراف والممارسات الشبيهة بالعبودية:	المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:	بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال:
*العبودية هي حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات أنماجة من حق الملكية، كنها أو بيعها. (المادة ١) * تتعهد الأطراف المتعاقدة بالتدخل للتدابير الضرورية التالية. (١) لمنع وقمع الاتجار بالعبيد. (ب) العمل، لتدريجياً وبالسرية الممكنة، على القضاء كلية على العبودية بجميع صورها. (المادة ٢) * تتخذ الأطراف المتعاقدة جميع التدابير الضرورية للتحال دون تحول العمل القسري أو حمل السفرة إلى ظروف تماثل ظروف العبودية. (المادة ٥)	- تتخذ الدول الأطراف، في هذه الاتفاقية جميع التدابير التشريعية وغير التشريعية الفعالة للتنفيذ العملي والضرورية للوصول تدريجياً وبالسرية الممكنة إلى إبطال الأعراف والممارسات التالية: «إسار الدين »القنانة «أي من الأعراف أو الممارسات التي تتجلى: ١. الوعد بتزويج امرأة أو تزويجها فعلاً لقاء بدل مالي ٢. منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر ٣. إكراه جيل المرأة، لذي وفاة زوجها، ليرثا ينتقل إلى شخص آخر». (المادة ١) - يشكل نقل الرقيق من بلد إلى آخر بآلية وسيلة، أو محاولة هذا النقل أو الاشتراك فيه، جريمة جنائية. (المادة ٢) - يشكل استعباد شخص آخر أو إكراهه بأن يتحول هو نفسه أو يحول شخصاً آخر من عياله إلى عبيد، جريمة جنائية وينطبق الأمر نفسه في حالة المحاولة أو التدخل أو الاشتراك في مؤامرة علي هذا القصد. (المادة ٦)	- لا يجوز استعباد أحد، وتعتبر العبودية والاتجار بالعبيد بجميع صورهما.	لا يجوز استعباد أحد أو احتجازه للخدمة القسرية. ويحظر العبودية والاتجار بالعبيد بجميع صورهما.	تتضمن الجريمة ضد الإنسانية، متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، ومن علم بالهجوم أي من الأفعال التالية: (ج) الاستعباد (د) الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على الدعارة، أو العمل القسري، أو التقييد القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة. (المادة ١/٧) تتمنى "العبودية" ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعها، على شخص ما، بما هي ذلك، ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. (المادة ٢/٧) لغرض هذا النظام الأساسي، تتمنى "جرائم الحرب" الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على الدعارة أو العمل القسري على النحو المعرف في المادة ٧. (المادة ٨)	يقتصد بتمهيد "الاتجار بالأشخاص" الاستعباد أو الامتدادات الشبيهة بالعبودية ... (المادة ٣)

٤٢. منع السخرة وفقاً للقانون الدولي

الاتفاقية الخاصة بالسخرة مئة ١٩٣٠ (منظمة العمل الدولية ٢٩)	الاتفاقية الخاصة بإلغاء السخرة مئة ١٩٥٧ (منظمة العمل الدولية ١٠٥)	اتفاقية بشأن العمل الأدنى (للاستخدام) لمئة ١٩٧٢ (منظمة العمل الدولية ١٢٨)	اتفاقية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة سنة ١٩٩٧ (منظمة العمل الدولية ١٨١)	اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال مئة ١٩٩٩ (منظمة العمل الدولية ١٨٢)	بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (٢٠٠٠)
في مصطلح هذه الاتفاقية، تعني عبارة "عمل السخرة أو العمل القسري" جميع الأعمال أو الخدمات التي تفرض علوة على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بإدائها بمحض اختياره. (مادة ٢)	لتعهد كل دولة عضو في هذه الاتفاقية بتسعى أي شكل من أشكال عمل السخرة أو العمل القسري ويمنع اللجوء إليه: (أ) كوسيلة للإكراه أو التوجيه السياسي أو كعقاب على اعتناق آراء سياسية أو التعبير عنها أو آراء تتعارض مذهبها مع النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الناظم; (ب) كأسلوب لعقد اليد العامة واستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية; (ج) كوسيلة لفرض الاضطهاد على العمال; (د) كعقاب على المشاركة في إضرابات; (هـ) كوسيلة للتمييز العنصري أو الاجتماعي أو القومي أو الديني. (مادة ١)	لا يجوز أن يقل الحد الأدنى، للسنة ١٨ سنة للتبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل التي يحتمل أن يمرض للعطش حصة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها. (المادة ٣) يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أو السلطة المختصة، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين، حيثما وجدت، أن تصمم بالاستخدام أو العمل لأكبر من سن ١٦ سنة. يجوز لأي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها وتسهيلات التعليمية درجة كافية من التطور، أن تقر في البداية حداً أدنى للسنة يبلغ ١٤ سنة. (المادة ٢)	"وكالات الاستخدام الخاصة" هي وكالات تقدم التوظيف بين عروض الاستخدام والطلب عليه "وخدمات أخرى في مجال البحث عن عمل" (المادة ١) العمال الذين تهيئهم وكالات الاستخدام الخاصة الحق في الحرية النقابية وحق المفاوضة الجماعية. (المادة ١) حماية العمال من التمييز في الحصول على عمل ومزاولة مهنة. (المادة ٥) لا يجوز لوكالات الاستخدام الخاصة أن تتقاضى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جزئياً أو كلياً، أي رسوم أو تكاليف من العمال. (المادة ٧) تتخذ كل دولة عضو تدابير لضمان عدم قيام وكالات الاستخدام الخاصة بإستخدام أو تزويد الأطفال للعمل. (المادة ٩) يجب على كل دولة عضو حماية العمال المستخدمين من طريق وكالات الاستخدام الخاصة من حيث: الحد الأدنى للأجور، ساعات العمل وسائل ظروف العمل، ضمانات الضمان الاجتماعي، السلامة والصحة المهنية والتأمينات. (المادة ١١)	يشمل تمييز "أسوأ أشكال عمل الأطفال" كافة أشكال المبودية أو الممارسات الشبيهة بالمبودية، كبيع الأطفال والاتجار بهم ومبودية الدين والفنانة والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجهيز القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدام مهم في الصراعات المسلحة. (المادة ٢)	يشمل الاستغلال السخرة أو الخدمة قسراً. (المادة ٢)

٤٣. استراتيجيات مكافحة الفساد



المؤلف في سطور:

محمد يحيى مطر : أستاذ القانون والمدير التنفيذي لمشروع الحماية بجامعة بور هويكنز ، بمعهد الدراسات الدولية المتقدمة بالولايات المتحدة الأمريكية . ويهتم هذا المشروع بالتشريعات المقارنة في مجالات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. كما يقوم بتدريس مواد التجارة الدولية في البشر ، بالإضافة إلى مواد العقود التجارية الدولية ، والقانون المقارن ، وقوانين التجارة والاستثمار بالشرق الأوسط بجامعة جورج تاون والجامعة الأمريكية في واشنطن .

وقد كان للدكتور مطر دور مهم في صياغة التشريعات المتعلقة بالتجارة في البشر في دول عدة، منها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أدلى بشهادته أمام الكونجرس الأمريكي أكثر من مرة، وكذلك أمام البرلمان في روسيا والمكسيك وأندونيسيا .

كما اشترك الدكتور مطر في وضع خطة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في البشر في دول الشرق الأوسط. وله مؤلفات وأبحاث عدة في هذا المجال ، وقد حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة تولين بالولايات المتحدة الأمريكية .

المتخرج في سطور:

محسن يوسف : مستشار المشروعات الخاصة بمكتبة الإسكندرية . كان خبيراً في اليونسكو والبنك الدولي ، وغيرهما من المؤسسات الدولية والإقليمية ، في مجالات التعليم وتخطيط تطوير الموارد البشرية ، كما عمل أيضاً في مجالات الإعلام والمشروعات متناهية الصغر لمساعدة الفقراء ، وخاصة من النساء . كما شارك في عديد من المؤتمرات والندوات حول التنمية المستدامة، ومعالجة الفقر والجوع. وشارك في العديد من البحوث والدراسات حول تنمية المجتمع المحلي وهجرة العمالة وسوق العمل والإعلام والمعلومات.

المقدم في سطور:

إسماعيل سراج الدين : مدير مكتبة الإسكندرية ، ويرأس مجالس إدارة المعاهد والمراكز والمتاحف الثلاثة التابعة للمكتبة ، وقد نال درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام ١٩٧٢، وشغل بعدها عدة مواقع في البنك الدولي حتى صُيّن نائباً لرئيس البنك في عام ١٩٩٢، وظل بهذا المنصب حتى استقال منه عام ٢٠٠٠ . وقد حصل على ١٧ دكتوراه فخرية من جميع أنحاء العالم . كما ينتمي إلى عضوية العديد من الأكاديميات والمؤسسات العلمية ، ورئيس وعضو اللجان الاستشارية في عديد من المعاهد والهيئات البحثية والعلمية والدولية . وقد قام بتأليف وتحرير أكثر من ٥٠ كتاباً بالإضافة إلى ٢٠٠ مقالة ويبحث تقني في مجالات الاقتصاد والمعلوم والثقافة والأدب والممارسة ، وله اهتمام خاص بمعالجة الفقر وقضايا المرأة وحقوق الإنسان وعمالة الشباب والبيئة وشؤون المياه .

يتناول هذا الكتاب التعريف القانوني لمجموعة من الجرائم وأشكالها وعقوبتها، وذلك في إطار دراسة مقارنة على ثلاثة مستويات: مستوى قطري باستعراض القانون الأمريكي لحماية الضحايا، الصادر سنة ٢٠٠٠، والذي يتناول هذه الجرائم، ثم مستوى إقليمي أوسع نسبياً من خلال اتفاقية المجلس الأوروبي للعمل ضد الاتجار بالبشر، ثم على النطاق العالمي من خلال كل من اتفاقية قمع الاتجار بالبشر واستغلال دعارة الغير، وبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال.

لقد صُمم هذا الكتيب لكي يعطي القارئ فهماً أولياً للردود القانونية المناسبة على الاتجار في الأشخاص بما يتماشى مع القانون الدولي والتشريعات المقارنة. كما يحتوي على أشكال بيانية للأدوات التشريعية الرئيسية بلغة بسيطة وسلسة، ولكن دون التخلي عن أي من المصطلحات القانونية.

لذلك، فمن الضروري تبني خمسة مبادئ أساسية ضمن أي تشريع مناهض للاتجار في الأشخاص: أولاً، يجب على القوانين أن تعترف بجميع أشكال الاتجار بالأشخاص كجرائم محددة تتطلب عقوبات صارمة. ثانياً، يجب على هذه القوانين تعريف الشخص الذي تم تهريبه كضحية فعل إجرامي يستحق التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار ليس فقط وضع الضحية المعترف عليها، بل أيضاً الضحية الثانوية بالثبينة، والضحية السهلة، والضحية المحتملة، والضحية المفترضة. ثالثاً، يجب على الدول أن تتبنى اتجاهات شاملة من خمسة مبادئ لمكافحة الاتجار في الأشخاص متضمنة المنع والحماية والمساعدة والمحاكمة والمشاركة. رابعاً، على القوانين أن تستهدف جميع الفاعلين في عملية الاتجار في الأشخاص سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً خاصاً أو عمومياً. أخيراً، على الدول أن تعترف بأن الاتجار في الأشخاص هي جريمة عابرة للدول تستدعي سياسات عبر دولية، بحيث يجب أن يشمل ذلك بصفة خاصة امتداد التشريعات الداخلية وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات.

The Protection Project



72

